التوظيف البلاغي لعلم الأصوات

قراءة في وظيفة التداخل بين حقول المعرفة

د. مشتاق عباس معن
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية التربية
جامعة صنعاء

ديباجة : خطوط مفاهيمية عامة :

يعدّ العرب من الأقوام السّباقة في ميدان الصوتيات والمنظّرين لأغلب جوانب بحثه ودراسته ، إذ تطرّق علماؤنا القدامى من خلال مؤلفاتهم إلى أغلب مناحي البحث الصوتي ، كجانبه النطقي والوظيفي والسمعي ووصولاً للفيزيائي وحتى المرضي ، بحيث جمعوا شتات هذا العلم وأسّسوا من خلال ذلك متناً متكاملاً إلى حدّ بعيد ، الأمر الذي أعانهم على بثّ المقولات التي تقرب من مقولات المتن الصوتي الحديث ، وأشاد بالجهود العربية كبار الدارسين الغربيين وغيرهم ممن يهتمون بالدراسات العربية والاستشراقية .[1]

وقد دخل هذا العلم في علوم العربية قاطبة بحيث تجده حاضراً في الدرس النحوي والصرفي والبلاغي بل حتى في العلوم التشريعية والدينية ككتب القراءات ومباحث التجويد وما إليها ، (فقد أدرك النحاة العرب قصور فهمهم نحو العربية وصرفها ما لم يدرسوا أصواتها ، فكانت عنايتهم بها شديدة اقتضتهم اكتناه مخارجها وجهازها المصوِّت وصفاتها العامة والخاصة وقوانينها ، فآبوا بزاد وفير ماثل في عشرات المصطلحات الصوتية التي ترمي إلى جليل ما قدّموا وعزيز ما خلفوا .

أمّا أهل العروض فقد أغنوا البحث الصوتي بدراسة أوزان الشعر العربي وموسيقاه وبيان مواضع النبر Stress فيه ومقاطعه .

ولعلماء الكلام والأصوليين والمعتزلة عناية فائقة بالكلام المنطوق ، وبيان مكوناته وما النطق إلاّ أصوات مسموعة ، يظهرها اللسان وتشارك بها أعضاء النطق الأخرى ، فكانت عنايتهم بـ (الحروف) باعتبارها (حروفاً) لفظية دالّة على (حروف) فكرية منبعها العقل موضع إثراء للبحث الصوتي .

ولأصحاب البلاغة ملاحظات نافعة في تنافر الأصوات وائتلافها وعناية بالتنغيم Intouation لشديد اهتمامهم بأساليب الخطاب وحسن البيان .

ولأهل القراءات والتجويد حظ وافر في دراسة الأصوات العربية وأصنافها وأحكامها من حيث الإدغام والإظهار والإخفاء والوقف والابتداء والمدّ اللفظي والمدّ المنفصل والمدّ السّاكن العارض، وأحكام الهمز والتسهيل والروم والإشمام وترقيق الأصوات وتغليظها).[٢]

إذ تداخلت الحقول المعرفية الخاصة بالجانب اللساني بحيث فُضّت الحدود الفاصلة بينها ليفيد أحدهما من الآخر وفقاً لتقنية التداخل وآلية الملاقحة الفكرية ، ليشكّل ذلك التزاوج مقولات نظرية / تطبيقية ، أسّست خانات معرفية فرعية تنتسب إلى حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الأصولية ، فنتجت عن ذلك منظومة اصطلاحية مفاهيمية نسجت إحدى أهمّ لَبِنَات الصرح التراثي الثقافي للعرب .

وما نحن بتأسيس قواعده وجسّ وظائفه إلاّ خانة معرفية فرعية تنتسب إلى حقل البلاغة والأصوات الأُصولِيَيْن ، تلك الخانة التي لم يتسنَ لها الحضور على أرضية الدرس اللساني العربي لولا التداخل الذي حدث بين الحقلين آنفي الذكر .

لذا وجدتني أضع لتلك الخانة مصطلحاً لتتحدد هويتها وتبين معالمها الخارجية للمتلقي ؛ مفاده ؛ علم الأصوات البلاغي ، ولم يكن هذا الاصطلاح من البدع السيئة بل هو من البدع الحسنة التي تستند إلى تسميات سابقة تولّدت من خلال التداخل أيضاً ، فمثلاً : علم الأصوات الفيزيائي : (Acoustic Phonetics) ، وعلم الأصوات السمعي : (Auditory Phonetics) وغيرهما[٣] ، فهذان المصطلحان يجمعان بين حقلين أُصولِيَيْن تلاقحا فانتجا خانة معرفية وحّدت بينهما وفقاً لوظيفة معينة وتحليل نسق لساني معين. ولما كانت هذه التسميات مرجعية أثيلة لمصطلحنا المولّد ، جاز لنا بثّه بنية اصطلاحية دالّة وإضافته إلى منظومة المصطلح اللساني العربي .

والقاعدة اللسانية تقول : لكلّ دالّ ولكلّ مدلول دالّ ، لذا توجّب علينا إرساء مفهوم يكشف عن دلالة ذلك (المصطلح) لنكوّن مفردة مفاهيمية جديدة تضاف إلى مشجّر المفهومات المشكّلة لمتننا اللساني .

فـ (علم الأصوات البلاغي) إذن ؛ هو العلم الذي يدرس علاقة الصوت بالبنية العربية وتراكيبها من زاوية البلاغي الباحث عن فصاحة اللفظ وسهولة المتتاليات البنائية وما يرتبط بها من مباحث : أو هو باختصار ؛ العلم الذي يبحث عن التوظيف البلاغي لعلم الأصوات وما يتولده عن ذلك من مفاهيم ومصطلحات .

وقد تناول البلاغيون المباحث الصوتية المحضة التي تعمد للصوت اللغوي وتحلّله على مستواه النطقي أو التشكيلي أو السمعي وما إلى ذلك ، فتناولوا عدّة الأصوات وترتيبها وما تفرزه من سمات صوتية محسّنة له أو مميزة ، فضلاً عن التطرق لمباحث العيوب النطقية وما يلازمها من مصطلحات ومفاهيم .[٤]

فقد تعرّض السكاكي (ت ٦٢٦هـ) لمجمل القضايا الصوتية التابعة لعلم الأصوات النطقي والوظيفي ، وما يندرج تحتهما من مفهومات ؛ كالترتيب النطقي للأصوات ، وصفاتها وما يتولد عن ذلك من مسمّيات .

ولم يكن في طرح السكاكي للأصوات من جديد ، إذ كان تابعاً لمنْ سبقوه من اللغويين – إلاّ ما ندر من مخالفات يسيرة لا تعدّ سبقاً – إلاّ أنّه تميّز من غيره – لغويين وبلاغيين – أنه حاول تقديم ترسيمة توضيحية للجهاز النطقي ومواضع التصويت منها – كما هو موضّح في الآتي – .[٥]

ولا يهمّنا تتبع الحضور التقليدي لعلم الأصوات في مباحث الدراسات البلاغية بل يهمّنا – في هذه الدراسة – تتبع الإفادة الوظيفية من دراسة علم الأصوات وتلاقحها مع مباحث البلاغة العربية .

ومن خلال رصد مجمل الفقرات ذات الطرح الثنائي : (الصوتي / البلاغي) وجدنا من الأجدر تقسيمها على مستويين ؛ خصّ الأول منهما – مستوى المفردة – والثاني – مستوى التركيب – وفيما يأتي عرض لمفردات هذين المستويين .

أولاً : التوظيف البلاغي لعلم الأصوات على مستوى المفردة :

لقد اهتمّ البلاغيون بمباحث اللفظ كاهتمامهم بمباحث التركيب — وإن كان اهتمامهم بالثاني فاق الأول — إلاّ أننا أردنا بقولنا هذا أن دراسة اللفظ ومتعلقاته لم تغب عن كتب البلاغيين بل حضرت بنحو ليس باليسير .

ومن خلال تتبع توظيف البلاغيين لعلم الأصوات وإفادتهم منه بنحو تشكيلي ودلالي وجدناه ينقسم على قسمين : تجسّد الأول منهما بـ (آلية الكيف) في حين تمثّل الثاني بـ (آلية الكمّ) . وفي الآتي عرض لمجمل مضامين هذين القسمين :

(١) آليةُ الكيف في التوظيف البلاغي لعلم الأصوات :

لقد وقف البلاغيون من كيفية الصّوغ العربي للمفردات موقفاً ثنائياً بحيث قسموها على قسمين ، قسم متناسب النسج وقسم متنافر النسج ، ليتواضعوا تبعاً لهذين القسمين على مصطلحين جديدين يتحددّ مفهومهما وفقاً لكيفية الصّياغة ؛ فإنْ كانت الصياغة متناسبة النسج دخلت أبنيتها ضمن ما وسموه بـ (الفصيح / الفصاحة) أمّا إذا كانت كيفية الصّياغة متنافرة النسج فتدخل أبنيتها ضمن ما وسموه (غير الفصيح : الغريب ، ... إلخ) .

وكان مستند بلاغيينا القدامى في طرح هذين القسمين ؛ القوانين الصّوتية النابعة من المعايير النظرية أو مقاييس الذائقة العربية للتلقي الصّوتي . أي أن هذا الجزء من الدرس البلاغي نتج عن التلاقح الفكري بين حقل الصوتيات وحقل البلاغة من منظومة تراثنا الفكري / العلمي .

وانقسم البلاغيون القدامى حيال تعليل هذا التصنيف على طائفتين ، استعانت الأولى منهم بالجانب النطقي: (الفوناتيكي : Phonetics) من الدرس الصوتي، في حين استعانت الأخرى بالجانب السّمعي : (Acoustic Phonetics) ولتوضيح هذين الطائفتين نعرض لكلّ واحد منهما على حِدة .

١:١ : التعليل النطقي للفصيح وغير الفصيح :

انحاز العدد الأكبر من بلاغيينا إلى هذا التعليل معتمدين فيه على مقولة: (المخارج الصوتية للناطق العربي، بحيث جعلوا من الصّياغة العربية على ثلاثة محاور:

بعيد / متوسط / قريب

مستندين في ذلك إلى (نظرية الاحتمالات) التي صاغوا بواسطتها أغلب المعايير العلمية في الدرس اللغوي العربي بعامة . إذ حكموا من خلال هذا الطرح الافتراضي ذي المحاور الثلاثة حكماً مفاده ؛ أنّ الأصوات المتباعدة المخارج أو متقاربتها إذا شكّلت بنية الصّياغة اللفظية للكلمة العربية، فإنّها تكون غير فصيحة، لأنّ ثنائية: (القرب / البُعد) إحدى أسباب التنافر النطقي، أمّا المحور الكامن بين طرفي: البعد – القرب فهو المنطلق السليم لصياغة اللفظ العربي الفصيح ، بحيث يكون التباعد أو التقارب المخرجي بين الأصوات المشكّلة لنسيج اللفظة متوسطاً من جهة مواضع التصويت :

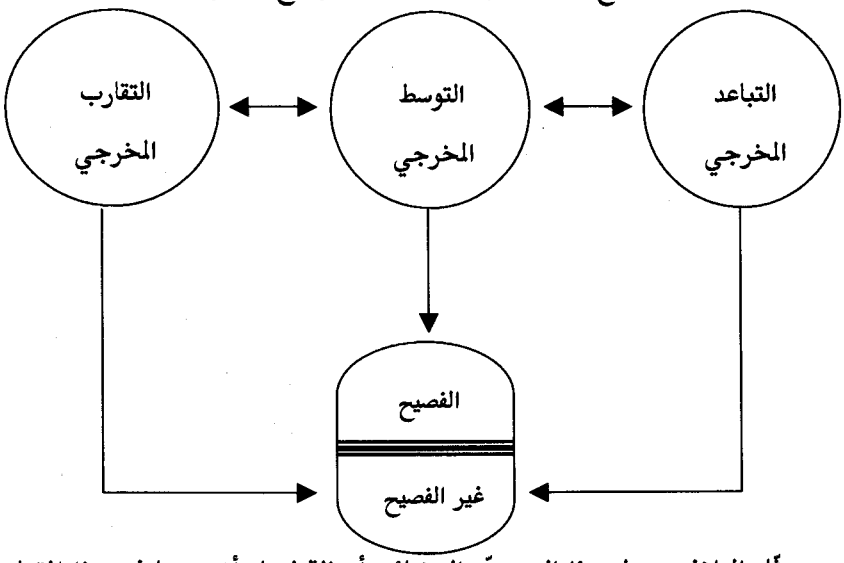

ومثّل البلاغيون لهذا التصوّر البنائي أمثلة لعل أشهرها في هذا المقام " مستشزرات " التي وردت في معلقة امرئ القيس المشهورة :

غدائره مستشزرات إلى العلى تضلّ المدارى في مثنى ومرسلِ[٦]

إذ حكم ابن سنان الخفاجي وغيره على هذه اللفظة بعدم الفصاحة وذلك للتنافر الصوتي الكامن في نطقها بسبب آلية (البعد والقرب) بين أصوات بنيتها .[٧]

وبإرجاع أصوات بنية (مستشزرات) إلى مواضع نطقها ، يتبيّن لنا مقدار التنافر بين تركيب أصواتها فـ (الميم): شفوي ، و(السين والتاء) أسنانيان / لثويان ، و(الشين): غاري ، و(الزاي): أسناني / لثوي ، و(الراء): لثوي ، و(الألف) : هوائي ، و(التاء) : أسناني / لثوي .[٨]

ولتوضيح ذلك التنافر ، نعمد لإدخال أصوات بنية (مستشزرات) في جدول الرسم البياني لنلحظ عن قُرْبٍ تعرجات التركيب الصّياغي : (بُعداً وقُرْباً) :

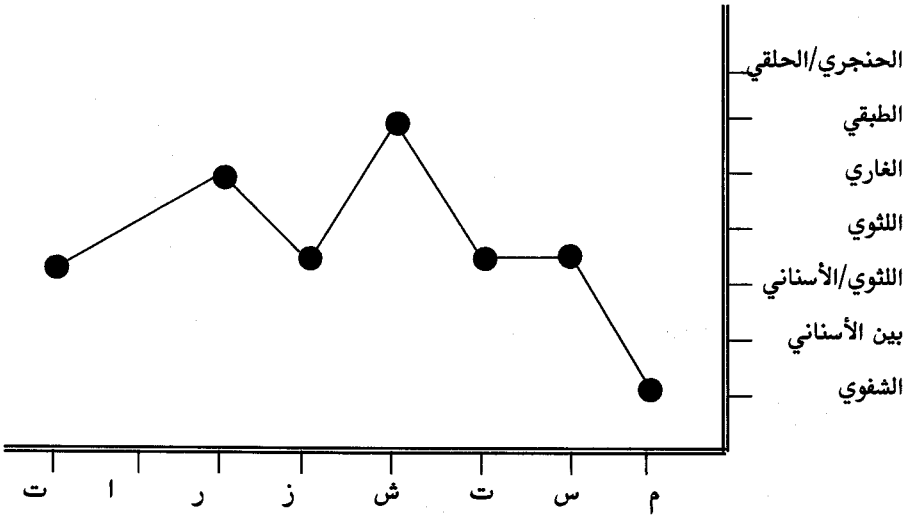

إذ يتّضح من خلال تعرجات الخطّ البياني الممثّل في الجدول — أعلاه — أن التنافر الذي أفرزته البنية ، نتج عن تفاوت مديات القرب والبعد بين مقاطعها المتداخلة كما توضحها السلسلة الآتية :

مس : (تقارب) ، ست : (تقارب) ، تش : (تباعد) ، شز : (تباعد) ، زر (تباعد) ، رات : (تباعد) .

وقد درس علماء الأصوات في الغرب هذه الظاهرة تحت مصطلح صوتي عرف بـ وأُريد به إسقاط [٩] أحد الصوتين المتقاربين أو المتباعدين مخرجاً من بنية الكلمة الثقيلة لتسهيل النطق ، وهو مسلك يقرب من المسلك العربي بنحو كبير – إن لم يتماثلا – .

وقد كان ذلك الإسقاط على مستويين ؛ مستوى المفردة ، ومستوى التركيب ، وسنعرض هنا للمستوى الأول .

إذ تعرض (Peter Roach) إلى الصعوبة النطقية في جملة من البنى اللفظية في المتن الإنكليزي المنطوق وأسقط عليه معايير مقولة (الإسقاط : Elision) ، فمثلاً صَوْتَي الـ : / t / و / s / من حيز تصويتي واحد وهو (اللثة) ومخرجهما : (لثوي : Alveolar)[١٠]، فهذا التقارب ولّد صعوبة نطقية في بثّ البنية ، فدأب الناطق الإنكليزي على إسقاط أحدهما للتسهيل وتخفيف الإرسال الصوتي. فمثلاً كلمة : (Scripts) يصعب على الناطق لفظها بهذا الترتيب، لذا سعى إلى إسقاط الـ / t / من النطق للتخفيف على جهازه التصويتي وتقليل الجهد المبذول في ذلك فنطق الكلمة بالنحو الآتي : Skrips .[١١]

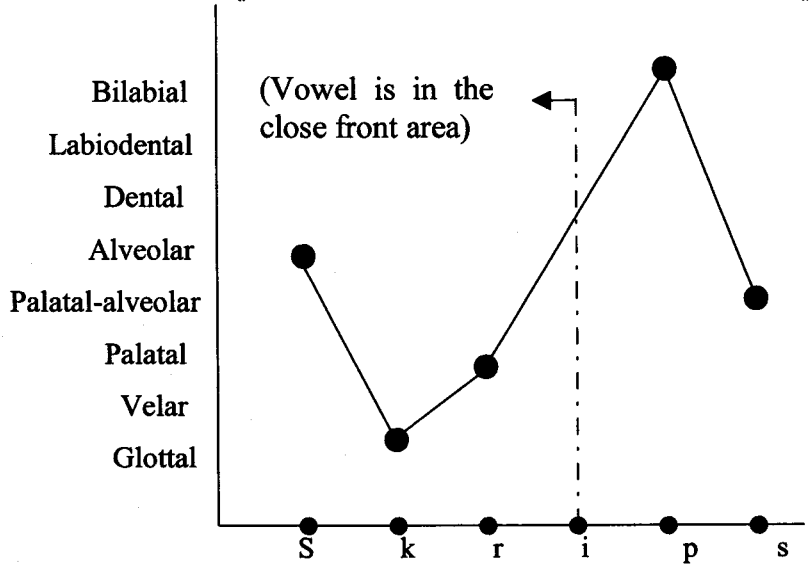

ولم يغب هذا الطرح الافتراضي عن متون اللغة عند العرب ، بل تصدى له طائفة من العلماء القدامى ، ولعل أهمّ طرحٍ في ذلك ، ما بثّه ابن جني في كتابه : (سرّ صناعة الإعراب) ، إذ تناوله بنحو التأسيس واضعاً له مصطلحات عدّة منها : (التركب والمجاورة) و(التأليف والاجتماع) و(المزج والتألّف والتأليف)[١٢] ، وخرج ابن جني برصد إجمالي للتأليف العربي للصيغة اللفظية مَفادها :

١. التأليف ذو الأصوات المتباعدة مخرجاً ، ووصف هذا التأليف بأنه الأحسن نسجاً ، ووجد أن أقلّ الحروف تأليفاً بلا فصل هي حروف الحلق وحروف أقصى اللسان .
٢. تضعيف الأصوات أنفسها تخفيفاً لنطقها وإبعاد الثقل الكامن فيها، وهو ضرب يلي الضرب الأول بالحسن الصياغي، وضرب لذلك أمثلة منها:(مجّ) و(أمقّ) — صفة للفرس — .
٣. التأليف ذو الأصوات المتقاربة ، وهو ضرب من التأليف يجيء تذوقه على قسمين ، أمّا مرفوض وأمّا مقبول ، وإن قُبل فهو أقلّ حسناً من الضربين السابقين .[١٣]

وتبعاً لهذا الطرح الافتراضي القائم على أساس التفاوت المكاني بين مواضع نطق الأصوات المكوّنة للبنية العربية : (الفصيحة / غير الفصيحة) أسس البلاغي العربي (بهاء الدين السبكي) ترتيباً تصوّرياً لمجمل الأبنية العربية ، آخذاً بنظر الاهتمام البنى الثلاثة ، وما زاد عليها في قائمة الصوغ العربي ، بحيث جعل للبنية الثلاثية اثني عشر تصوّراً بنائياً مسلسلاً بحسب التدرج صوب الصوغ الفصيح — وعلى الرغم من عزله الرباعي والخماسي عن هذا الترتيب إلاّ أنه صرّح بعد ذلك بانطباق هذا التدرج على الأبنية المزيدة على الثلاثي من (رباعي وخماسي) — وفيما يأتي عرض لبنود قائمة السبكي المعيارية :

الأول : الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو : ع د ب .

الثاني : الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الوسط ، نحو : ع م د .

الثالث : الانتقال من الأعلى للأدنى للأعلى ، نحو : ع م هـ .
الرابع : الانتقال من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى ، نحو : ع ل هـ .
الخامس : الانتقال من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى ، نحو : م ل ع .
السادس : الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو : ب ع د .
السابع : الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو : ف ع م .
الثامن : الانتقال من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو : ف د م .
التاسع : الانتقال من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو : د ع م .
العاشر : الانتقال من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ، نحو : د م ع .
الحادي عشر : الانتقال من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو : ن ع ل .
الثاني عشر : الانتقال من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ، نحو : ن م ل .[١٤]

وقد ساعد هذا الطرح على تأسيس مقولة الثنائيات في الدرس الصوتي الحديث الذي سعى إلى جسّ الصفات التمييزية للأصوات ، ووضع هذه المقولة (تروبتسكوي) الذي اعتمد فيه على الموجود وغير الموجود في صفات الصوت ليحدّد هويته ويميزه من غيره .

وقد وسمها واضعها بـ (التقابلات : The Oppositions) ووضع عليها العلماء بعده لمسات طوّرتها وأكسبتها أهمية أكثر من ذي قبل أمثال (ياكوبسن) و(تشومسكي وهالي) .[١٥]

وعلى اختلاف وجهات النظر فيها جاء مفهومها واحداً ، يقوم على أساس التقابل بين صفة لصوت ما وانعدامها في صوت آخر ، فمثلاً الـ (ن) غُنَّيّة والـ (ل) غُنَّيّة ، ويمثّل ياكوبسن بأيسر صورة لها ؛ إنها تقوم على إشارتين ، إشارة (+) للصوت صاحب الصفة ، وإشارة (–) للصوت الفاقد لها ، وبذا يمكن كتابة هذه النظرية رياضياً :

غُنّة : (+ ن) (– ل)[١٦] . ومن خلال هذا الرصد استطاع الدارسون معرفة البنية المتنافرة وغير المتنافرة بوساطة استقصاء التقابل الوصفي فيها .

وقد تنبّه القدامى قبل المحدثين إلى هذه الثنائية ، وقد رصدها د . أحمد محمد قدور في كتابه : (مبادئ اللسانيات فلخّصها بقوله : (... والمسألة لم تتوقف عند تلك الملحوظات التي أوردها المتقدمون ، وجمعها بعد ذلك الجواليقي وبعض المحدثين . إذ طرقها أصحاب المعمّى طرقاً علمياً مبتكراً . وقد انتهى هؤلاء إلى تقسيم ما يقارن بعضه بعضاً من الحروف إلى الأقسام التالية :

١. ما لا يقارن بعضه بعضاً لا بتقديم ولا بتأخير .
٢. ما يقارن بتقديم .
٣. ما يقارن بتأخير .
٤. ما يكرر من الحروف في أوائل الكلمات .

وأهم ما توصّل إليه هؤلاء حصر الثنائيات التي تأتلف من الحروف في العربية على سبيل الإحصاء لا الانتقاء .[١٧]

ومن خلال ذلك نجد مقدار التقارب بين الطرحين على الرغم من اختلاف المسميات والتوجيه الصوتي ، فالطرحان (العربي والغربي) يميز البنى السهلة وكذلك الصعبة من خلال اعتماد الثنائية في التحليل والتوجيه .

ومن خلال استقراء هذا الترتيب التصوّري ، يمكننا ملاحظة المحاور الثلاثة التي انطلق منها أصحاب التعليل النطقي للصّوغ : (الفصيح / غير الفصيح) للأبنية العربية ، بحيث تجده يحدّد التفاوت المكاني بين مواضع النطق الصوتي بأبعاد ثلاثة :(أعلى / أوسط / أدنى) ، التي تتقاطع مع محاورنا الثلاثة : (بعيد / متوسط / قريب) .

٢:١ : التعليل السّمعي للفصيح وغير الفصيح :

وقف بعض البلاغيين من التعليل النطقي للصّوغ العربي :(الفصيح/ غير الفصيح) المستند إلى مقولة (المخارج الصوتية) والتفاوت المكاني في مواضع نطق الأصوات المشكّلة لمجمل الأبنية العربية، موقف المناهض بحيث رفضه جملةً وتفصيلاً، بسبب توجهه السّمعي في التعليل، إذ وجد أنّ للعربي مقياساً سمعياً لتذوّق الصّيغ اللفظية بحيث ينطلق من ذلك المقياس في رفض القالب الصّياغي أو الاستجابة إليه بحكم الذائقة الإيقاعية لمدركات السّمع العربي وتحسّسه للفصيح وغير الفصيح بتراتب أصواته وتشكّلها

وقد أُثِرَ هذا الموقف عن (ابن الأثير) – إضافة إلى بلاغيين آخرين [١٨] – بحيث وضّح مقولته هذه في كتابه (المثل السائر) ، توضيحاً تفصيلياً مستنداً في تعليله هذا إلى مستندين ، هما :

(أ) دائرة الصّوغ العربي التي تضمّ مجموعة كبيرة من الأبنية المنسوجة من أصوات متباعدة المخارج أو متقاربتها ، من أنْ يحكم عليها الناطق الفصيح أو الناقد اللغوي والبلاغي بأنها : (قبيحة / غير فصيحة) ، مثل : شجي وتقليباتها المستعملة كـ : جيش ويشج ، هذه الأبنية المشكّلة من أصوات متقاربة المخارج لأن : (الشين والجيم والياء) أصوات غارية – على رأي أكثر القدامى والمحدثين – [١٩] .

أما بناء (ملع) فمشكّل من أصوات متباعدة المخارج ، فـ (الميم) شفوية و(اللام) لثوية ، في حين ينطق العين من الحلق .[٢٠]

ويتضح القُرْب والبُعْد بين أصوات بنيتي (شجي) و(ملع) بنحو أكثر من خلال إدخالها في ترسيمة الجدول البياني ، وذلك بالآتي:

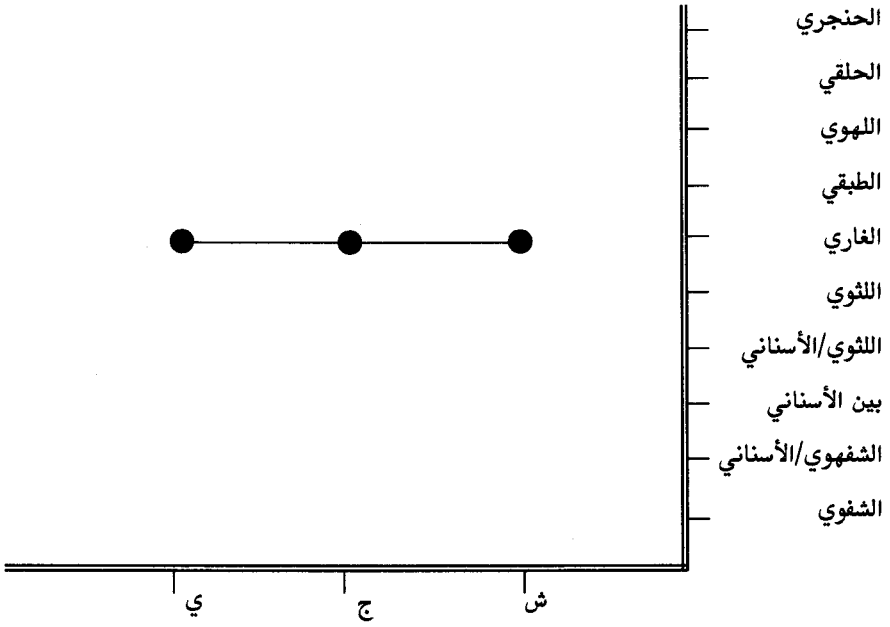

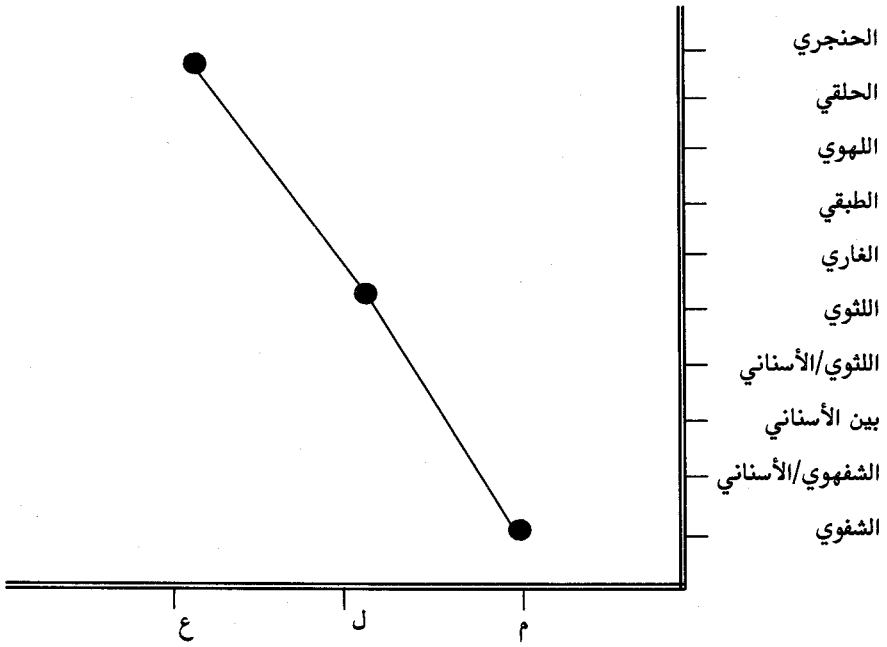

وهذا الرصد لمجمل الألفاظ المشكّلة من أصوات متباعدة المخارج أو متقاربتها من دون أنْ يحكم عليها بـ (عدم الفصاحة) لدليلٌ دافع يضرب أركان مقولة المعلّلين ثنائية (الفصيح / غير الفصيح) بنائياً ، تعليلاً نطقياً من خلال التفاوت المكاني لمواضع نطق الأصوات .

(ب) تساءل ابن الأثير عن حكم العربي في تحديد فصاحة الكلمة وقبحها إذا بادرته بالسؤال عن مجموعة من الألفاظ ، إذ تراه يخبرك بمجرد الإنصات لنطقك اللفظ بمعزل عن التحليل النطقي للمخارج ، فلا تجده ينسب أصوات البنية المسؤول عنها إلى مخارجها ويحدّد التفاوت المكاني بين مواضع نطقها بل تراه يعتمد على ذائقته السّمعية في توجيه الحكم بفصاحتها أو قبحها وفقاً لمقاييس الإيقاع اللفظي العربي .(٢١)

والدليل على صحة هذه المقولة ، عدم اختلاف القدامى في تحديد الألفاظ الفصيحة وغير الفصيحة ، فلو كان التعليل كما يراه أصحاب التعليل النطقي — المستند إلى التباعد المخرجي وتقاربه — لاختُلف على ما مُثّل بالنقطة الأولى: (شجي ، ملع) ،

لكننا نلحظ اتفاقهم على فصاحة الأخيرين على الرغم من تعارضهما مع مقولة التعليل النطقي .

لذا نرجّح التعليل السمعي ونعدّه هو الأحجى في تقديم التفسير الصحيح لحدود ثنائية (الفصيح / غير الفصيح) في مباحث الصّوغ العربي ، تبعاً لانطباقه على جملة الألفاظ الفصيحة وغير الفصيحة ، لأنه أساساً منطلق من قاعدة عامة مفادها : الذائقة السمعية (للناطق / المستمع) العربي .

وقد أنتج هذا التوظيف البلاغي لعلم الأصوات في حقله الأول : (آلية الكيف) قائمة من المصطلحات التي عُدّت – بعد استقرارها – مفردات مهمة من مفردات منظومة الاصطلاح البلاغي، وهي: (تنافر الحروف / الفصيح / غير الفصيح / القبيح / الغريب / الحوشي ، وما يندرج تحتها من مفاهيم) .

(٢) آليةُ الكمّ في التوظيف البلاغي لعلم الأصوات :

تعرّفنا على إفرازات (آلية الكيف) ومناقشتها ثنائية (الفصيح / غير الفصيح) في الأبنية العربية في الأسطر السابق ذكرها ، أمّا هنا فسنتعرف على ثنائية جديدة أفرزها البحث البلاغي المتلاقح مع الفكر الصوتي الداخل ضمن آلية أخرى من آليات التوظيف، ألا وهي (آلية الكمّ) .

إذا أسفر البحث في حيثيات (الكمّ) البنائي للأبنية العربية عن ولادة ثنائية (الخفة / الثقل) ، بحيث تجد قائمة من الأبنية المحكوم عليها بالثقل وقبالتها قائمة أخرى حُكِمَ عليها بالخفة ، وقد ربط أغلب البلاغيين الحكم على هاتين القائمتين بكمية الأصوات المشكّلة لها .

ووقف البلاغيون من هذا الحكم موقفين ، موقف مؤيد وآخر معارض ، وفيما يأتي عرض لمجمل هذين الموقفين :

١:٢ : الموقف المؤيّد :

سلكت طائفة من بلاغيينا مسلك التعليل الكمّي في توجيه ثنائية (الخفة / الثقل) في الأبنية العربية ، بحيث ربطوا بين كمية الأصوات المشكّلة للبنية وثقلها في

النطق والسّمع ، وجعلوا التناسب بينهما : (الكمّ / الثقل) تناسباً طردياً بحيث كلّما زاد الكمّ، زاد الثقل في البنية، وكلّما قلّ الكمّ، قلّ الثقل فيها، أمّا التناسب بين: (الكمّ / الخفة) فتناسباً عكسياً .

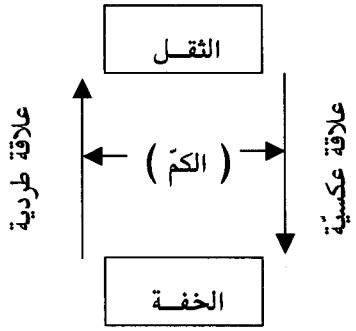

وقد استند العلوي إلى هذا التعليل ، مستخلصاً ؛ أنّ البنية كلّما كَثُرَ عدد حروفها ثُقُل نطقها ، في حين يخفّ نطقها كلّما قلّ عدد أحرفها ، أمّا التوسط في عدد الحروف المشكّلة للبنية ؛ فجعله نطقاً معتدلاً ، بحيث يكون غير ثقيل ولا خفيف بل يتوسط المنزلتين ، أي أنّه رجع إلى المحاور الثلاثة التي أشرنا إليها في (آلية الكيف) وهي:

بعيد / متوسط / قريب

ثقيل / متوسط / خفيف

وأسقط هذه المحاور على الترتيب الكمّي للأبنية العربية ، فجعل مقام بدْءِ الخفة : (الوزن الثلاثي) ، ومقام بدْءِ الثقل : (الوزن الخماسي) في حين جعل مقام التوسط كامناً بـ (الوزن الرباعي) ، وحجته في هذا التقسيم ، أن هذه الأوزان هي الأوزان المجردة في المتن الصّرفي ، وما زاد عليها فيدخل ضمن قائمة الأوزان المزيدة .[٢٢]

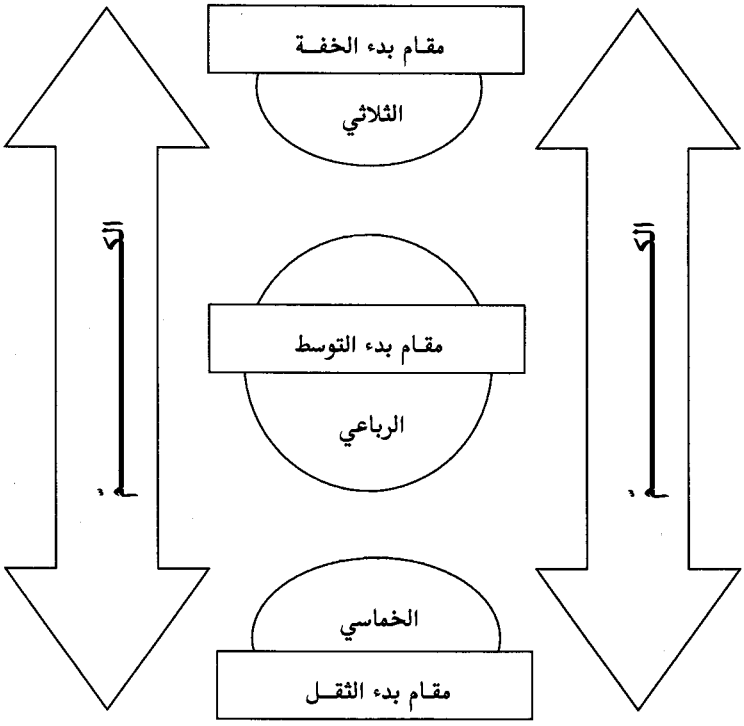

وعلّل التنوخي هذه العلاقة بين (الكمّ) من جهة و(الثقل والخفّة في البينة) من جهة أخرى ، بالجهد المبذول في إصدار البنية واستقبالها بحيث يستغرق إنتاج البنية ذات العدد الكبير من الأصوات وقتاً وجهداً كبيرين لاستكمال دورة تصويتها بين وحدات النطق الثلاثة :

[المرسل (الناطق) / الرسالة (البنية) / المتلقي (المستمع)]

إذ تتطلب جهداً عضلياً وتصويتياً من الناطق ليخرجها لفظةً كاملةَ البناء ، فيتحول حيز إنتاجها إلى الحيز الرابط بين المرسل والمتلقي ، فيحتاج توصيلها ضغطاً وتخلخلاً بين ذرات الوسط الناقل حتى يتسنى للمتلقي استقبالها ، الذي يبذل — هو الآخر — نشاطاً سمعياً لإدراكها .(٢٣)

٢:٢ : الموقف المعارض :

استبدل قسم من بلاغيينا وعلمائنا القدامى بالعلاقة بين (الكمّ) و(ثنائية الخفّة / الثقل) في البنية العربية ، علاقة أخرى ، مفادها ؛ الربط بين (الكمّ) و(الناتج الدلالي) للأبنية العربية، في حين علّلوا ثنائية : (الثقل / الخفّة) في الأبنية بتعليل آخر.

إذ استند (ابن الأثير) — قطب رحى المعارضين للربط بين (الكمّ) و(الخفّة / الثقل) — إلى مستنده الأول في تعليل : (ثنائية : الفصيح / غير الفصيح) بحيث جعل الذائقة السّمعية هي الفيصل في تحديد البنية الثقيلة والبنية الخفيفة ، وذلك تبعاً لتقنيتي: (ترتيب البنية ونوعية أصوات تلك البنية) ، واستدلّ على قوله هذا بأمرين: (أ) ورود أبنية (فصيحة / خفيفة) على الناطق والمستمع في كتاب الله العزيز ، على الرغم من تشكّلها من أصوات كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾ [البقرة ١٣٧] وقوله تعالى : ﴿ ليستَخلفنّهم في الأرض ﴾ [النّور ٥٥] .

(ب) أنّ الألفاظ التي أصدر الحكم عليها بثقل أبنيتها كـ (مستشزرات) لا يعود إلى عدد أصوات بنيتها بل يعود إلى نوعية أصواتها وترتيبها داخل البنية: فلو استبدلنا بهذا الصّوغ صوغاً مقارباً له ، لكنّه مشكّل من أصوات مختلفة وبترتيب مختلف أيضاً لانتفى حكم الثقل وحلّ محلّه (حكم الخفّة) كقولنا : (مستنكرات) و(مستنفرات) .[٢٤]

أمّا الذين استبدلوا بالعلاقة بين (الكمّ) و(ثنائية : الخفّة / الثقل) ، علاقة أخرى ، فكثيرون لعلّ أقدمهم (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ومستثمر أفكاره (ابن جني) ومَنْ دار في فلكيهما من السّابقين واللاحقين .

إذ أفاد العلماء من أقوالهم لإصدار قاعدة عامة مفادها : (زيادة المباني دليل على زيادة المعاني) ، أي كلّما أضفنا للبنية صوتاً ، أسهمت هذه الإضافة في زيادة المعنى ، لتكون بذلك آلية الكمّ مرتبطة بالناتج الدلالي للأبنية فقولنا : عشب الزرع ، أقلّ دلالة من : اعشوشب الزرع ، بحيث زاد الناتج الدلالي بمجرد زيادة البنية (كمّاً) .[٢٥]

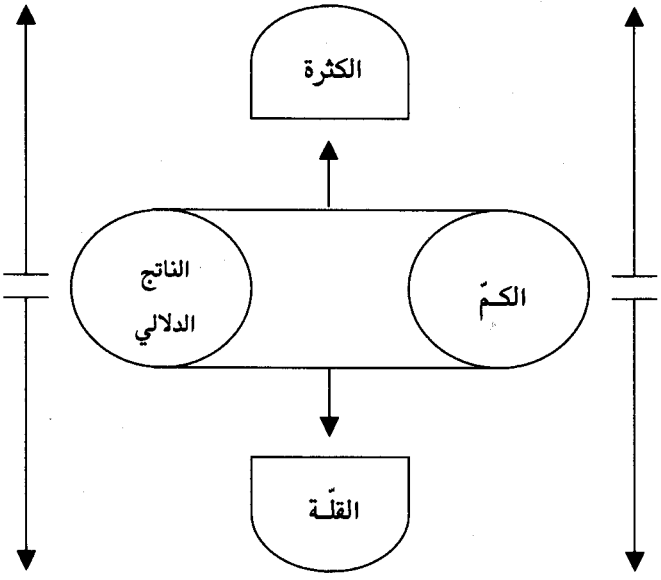

ومـن خـلال محاكمة الموقفين ، نجد أنَّ الموقفَ المعارض أقوى أدلة وأجلى حكماً ، بحيث يمكن تبنّيه مقولةً صائبةً من مقولات متننا البلاغي القديم .

كمـا نجـد أنّ هـذا التوظـيف : (أي التوظـيف الكمّـي) أفـرز مجموعـة مـن المصـطلحـات البلاغـيـة التي قرّت في المنظومة الاصطلاحية للحقل البلاغي ، مجمـلها : (مقولـة : [زيـادة المـباني دلـيل عـلى زيادة المعاني]) وثنائية : (الخفّة / الثقل) في الأبنية العربية .

ثانياً : التوظيف البلاغي لعلم الأصوات على مستوى التركيب :

تتبعـنا فـيما مضى التوظيف البلاغي لعلم الأصوات على مستوى المفردة ، وتأكّد أنّ ذلـك التوظـيف تمّ عـلى آليـتين ؛ آلية الكمّ وآلية الكيف ، وتناولنا المقولات التي نتجت عن هاتين الآليتين .

أمّـا في هـذه السـطور فـنعرّج صـوب ذلـك التوظـيف في مستواه التركيبي ليتسنى لنا الكشف عن مجمل الإفادة البلاغية من الحقل الصّوتي .

قلـنا فـيما سـبق أنّ الأثـر الصّـوتي أفـرز في الحقل البلاغي ، وسموه بـ (البنيـة الفصـيحة) و(البنـية غـير الفصـيحة) ، وتتبعـنا المقـولات الـتي رصـدت هذا الحكم ، وتوقفـنا فـيها عـند حـدود المفـردة ، أمّـا هـنا فسـنكمل امـتداد ذلـك الحكم لنصل به إلى مسـتوى التركيـب حيث تحدّث البلاغيون في هذا المستوى على مصطلح جديد يبيّن أهلية دخـول التركيـب دائرة الفصاحة ، تواضعوا على وسمه بـ (السهولة) ، وحدّدوا توارثها في الكلام بمنبعين ، هما :

(١) مـن دواعـي تحصـيل الخفّة اللفظية ؛ تَشَكُّل اللفظ من أصوات غير متنافرة النطق بحيـث لا تـرجع إلى مخـارج مـتقاربة أو متـباعدة ، وإنّمـا تكـون معـتدلة القرب والبعد في مواضع تصويتها ، فأفاد البلاغيون من هذا النمط التشكيل للبنية المفردة لـيعمّموا عـلى التركيـب ؛ بحيـث جعلـوا نسـج الكـلام من مفردات ذوات خفّة نطقـية مدعـاة لإضـفاء مسـحة السـهولة علـيها ، أي أن تشكّل اللفظ من أصوات ذوات تفـاوت مكـاني معـتدل في مواضـع نطقهـا ، سـبب لإنـتـاج ألفـاظ ذوات خفّـة ، وبالـتالي ينـتج تراكيب سهلة إن تشكّلت من ألفـاظ خفيفة ، الأمر الذي جعـل أغلـب البلاغيين — كابن سنان — يقولون بتأثيـر الأصوات ذوات التفاوت المكـاني المتـنافر بـين مواضع نطقها في إنتاج التراكيب السهلة ، بحيث تتناسب سـهولة التراكيب وصعوبتها مع نسبة التفاوت المكاني في إصدار الأصوات المشكّلة لهـا ، فـإن كان التفاوت كبيراً بحيث يولّد التنافر في البنية ، ولّدت تلك الألفاظ المتـنافرة تركيبـاً صعباً ، وإن كان التفاوت معتدلاً : (متوسط البعد والقرب) ولّد تركيباً سهلاً .[٢٦]

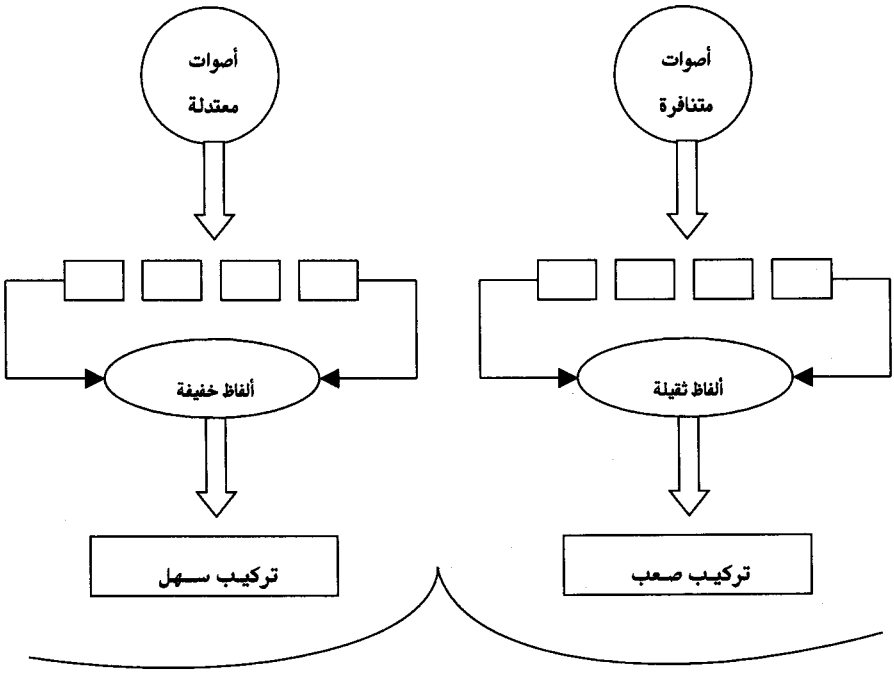

ثنائية (السهولة / الصعوبة)

في تركيب العربية

وساق البلاغيون أمثلة تركيبية على مقولتهم المعيارية هذه ، منها قول الشاعر :

لو كنت كتمت الحبّ كنت كما كنّا نكون ولكن ذاك لم يكنِ[٢٧]

في حين أخذ الآخرون حكم فصاحة اللفظة المفردة ، وولّدوا منه تكملة قانونية ، وذلك بإصدار حكم على فصاحة التركيب ، بحيث قرّروا مقولةً جديدة تخصّ التراكيب تتضمن ؛ أنّ تشكّل التراكيب من ألفاظ ذوات خفّة يولّد تراكيب ذوات سهولة ، والعكس بالعكس ، أي أن تشكّل التراكيب من ألفاظ ذوات ثقل نطقي يولّد تراكيب ذوات صعوبة تأليفية / نطقية .

(٢) تنبع السهولة في التراكيب العربية بوصف المنبع الثاني لها من (قاعدة عامة) أسّسها ذوق الناطق الفصيح الذي يصدر ويحكم على المنطوق – بواسطته – سلباً أو إيجاباً ، ذلك الذوق الذي تحسّسه نقادنا القدامى على مستويي تراثنا – الأدبي واللساني – فشكّلوا منه تلك القاعدة التي اصطلحوا عليها بـ (كراهية توالي الأمثال) وجعلوا منها علّة في بثّ التنافر النطقي والصعوبة اللفظية على جهاز التصويت العربي سواء أكان النطق على مستوى (المفردة أو التركيب) و (الحركة : الصوائت / أو / الأصوات : الصوامت) .

وقد تعرض الدرس الصوتي الغربي لما يشابه هذا التعامل العربي النطقي مع التراكيب ، فكما أن العربي كره توالي الأمثال ولجأ إلى معالجة تلك الكراهية النطقية بآليات عدة ، فإنّ الغربي – والإنكليزي منه تحديداً – كره أيضاً توالي الأمثال وبخاصة الألفاظ المنسوجة من أصوات متقاربة في تركيب واحد ، فسعت أيضاً إلى علاجه وفقاً لعملية نطقية هدفها إسقاط إحدى الأصوات المتماثلة أو المتقاربة من البنى المتشابهة المشكّلة ليساق تركيب واحد ، وسمت هذه العلمية النطقية بـ (الإسقاط : Elision) ، وقد تحدثنا سلفاً عن إعمال هذه العملية في مستوى المفردة ، وهنا سنعرض لإعمالها في مستوى التركيب .

إذ تحدّث (Peter Roach) عن التراكيب الصعبة على النطق وبخاصة تلك التراكيب التي تشكّلت من ألفاظ ذات أصوات متماثلة المخارج أو متقاربتها ، فساعد هذا التماثل أو التقارب إلى بثّ التنافر المؤدي إلى بذر الصعوبة في النطق وبذل جهد كبير في إصدار التصويت .

وساق لذلك مثالاً مفاده ؛ صعوبة نطق الأصوات : / r / و / θ / و / s / ، في سياق صوتي واحد ، بسبب توليد التنافر والصعوبة النطقية المتأتية من تقارب هذه الأصوات ، ومثال ذلك التركيب الآتي :

George the sixth's throne

أي : عرش جورج السادس ، ينطق هذا التركيب

Edʒ : dz ∂ Siks θs θr∂Zsn]

نقطة الصعوبة : التنافر

لذا سعى الناطق الغربي إلى إسقاط إحدى الأصوات المشكّلة للصعوبة في النطق وبخاصة الصوت الوسط ، فنطقت الكلمتين ذواتا الصعوبة كالآتي :(٢٨)
["Siksθ∂υn"]

ولم يكن التوجيه العربي لظاهرة (كراهية توالي الأمثال) ببعيد عن التوجيه الغربي لها، بل تقارب التوجيهان، وزادوا عليهم بتوجيهات أخرى كتوجيه : (الصعوبة المتولدة عن تكرار المتشابهات) ، فتردد في كتب بلاغيينا تبعاً لذلك بيت صار ذكره شاهداً على ذلك مفاده :

وقبر حرب بمكان قفر ولـيس قرب قبر حرب قبر(٢٩)

وعلّق الجاحظ على هذا البيت ؛ بأن سبب الصعوبة التركيبية فيه ، تكرار مجموعة من المفردات المتشابهة بناءً : (قبر) (حرب) (قرب) ، مما شكّل عائقاً نطقياً عرقل انسيابية إنشاده من لدن الناطق العربي الذي لا يستسيغ جهازه التصويتي إصدار المتشابهات ، وفقاً لذائقته : (النطقية / السمعية) المؤسّسة لقاعدة : (كراهية توالي الأمثال) ، الأمر الذي دعا الجاحظ أنْ يقرّر أنّ (أحداً لا يستطيع أنْ ينشد هذا البيت ثلاث مرات في نسق واحد فلا يتعتع أو يتلجلج).(٣٠)

أمّا تكرار المتشابهات من مفردات العربية : نوعاً ، فذكر علماؤنا القدامى عدّة أمثلة كان مضمونها تكرار الأفعال ذوات النوع الواحد ، كالشاهد الذي تكررت فيه بنية الأمر ، الذي جاء فيه :

أقِل أنِل اقْطع احْمل عَلَّ سَلَّ أعِد زِد هِشّ بِشّ تفضّل أدن سرّ صِل(٣١)

بحيث أضفى تكرار الصيغة الفعلية ببنيتها الأمرية مسحة الصعوبة النطقية على المُرْسِل والقارئ .

ولو سبرنا النظر في مفردات البنيتين الشعريتين اللتين ذكرناهما شاهداً على الصعوبة التركيبية : (تأليفاً / نطقاً) وتتبعنا تشكّلها بنحو انفرادي بمعزل عن السياق الذي وَرَدْنَ فيه ، لوجدنا أنهنّ يتشكلن من أبنية ذوات خفّة نطقية لانبنائهن من أصوات ذوات تفاوت مكاني معتدل في مواضع النطق ، غير أنّ هذه الخفّة لم تؤثر في التركيب لتجعل منه تركيباً سهلاً : (تأليفاً / نطقاً) ، وذلك بسبب نفوذ حكم القاعدة العامة القائلة بـ (كراهية توالي الأمثال) ، ومن ذا يمكن القول بأنّ خفة اللفظ قد تكون مدعاة لإضفاء السهولة في بناء التراكيب العربية بشرط انتقاء تكراريتها ، أمّا إذا تكررت فتكون مدعاة لبثّ الصعوبة في نسيج التركيب العربي ، أي أنّ التناسب بين تكرار (الخفّة اللفظة) و(السهولة التركيبية) يكون تناسباً عكسياً ، بحيث كلّما زاد تكرار المفردات ذوات الخفة النطقية : (المتشابهة : بناءً ونوعاً) قلّت السهولة في التراكيب ، وكلّما قلّ تكرار المفردات ذوات الخفّة النطقية : (المتشابهة : بناءً ونوعاً) زادت السهولة في التراكيب .

ولا يتعارض هذا القول مع أحقيّة المنبع الأول في إصدار التراكيب السهلة ، لأنّ المنبع الأول ينبني على تأسيس الألفاظ ذوات الخفّة غير المتشابهة : (بناءً أو نوعاً) ، أمّا المنبع الثاني فيتأسّس على نبذ تكرار الألفاظ ذوات الخفّة المتشابهة : (بناءً ونوعاً) أي أن المنبع الأول يشابه المنبع الثاني في بنية اللفظ الخفيف ولكنه يعاكسه بتكرار تلك البنى المتشابهة بناءً أو نوعاً .

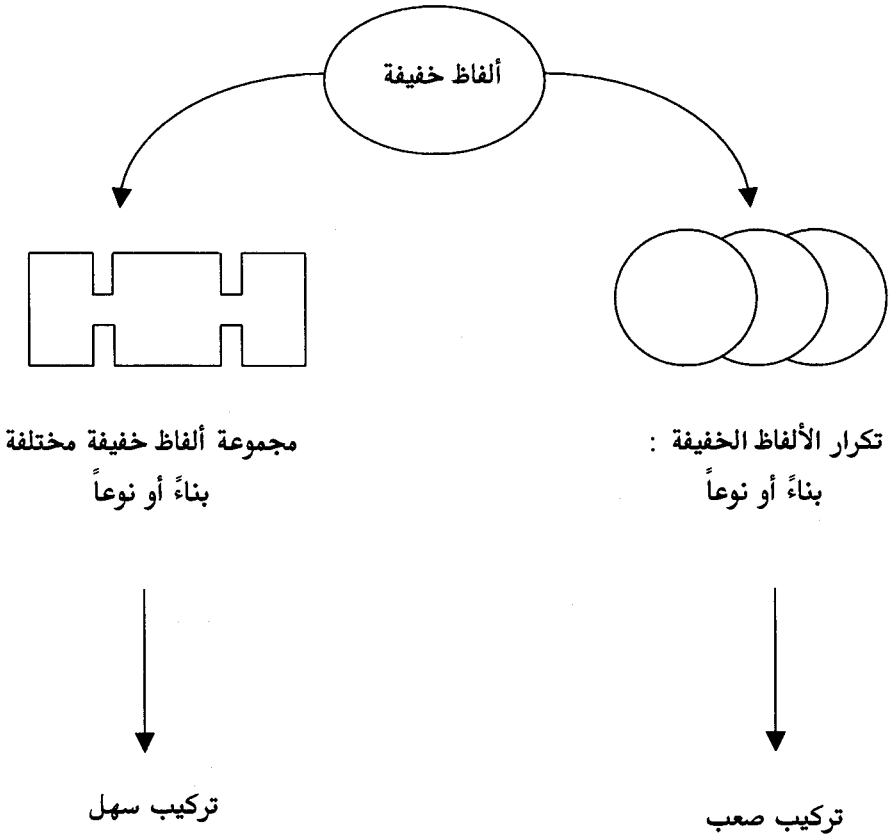

ومن خلال رصد التوظيف البلاغي لعلم الأصوات في مستواه التركيبي نجده ينبني على قاعدة كُليّة منبعها الذائقة العربية في تحسّس النطق بمستواه المفرد والمركب ، قوامها : (كراهية توالي الأمثال) ، فضلاً عن تأسيس مصطلحات جديدة تحدد الحكم على فصاحة التركيب وعدمه ، مفادها : (ثنائية : السهولة والصعوبة) التي كانت امتداداً لثنائية فصاحة المفردة المتحددة بـ (الخفّة / الثقل) .

ثالثاً : عصـارة الدراسـة :

بعد أنْ أشرفت الدراسة على طيّ أسطرها الأخيرة نعمد للمّ شتات ما تفرق من نتائجها لتكون عصارة تسهّل أمر تقييم ما نتج ونبع من قضايا كشفتها مفاصل هذه الدراسة ، والتي نجد أنّ أهمّ ما وجدته ، الآتي :

١) إمكانية إضافة مصطلح (علم الأصوات البلاغي) إلى منظومة المصطلحات اللسانية المشكّلة لمتننا المعرفي ، بوصفه ؛ بنية اصطلاحية دالّة ذات مرجعية معرفية واصطلاحية . ليكون تسمية جديدة تضاف إلى مجموعة التسميات المعبّر بها عن خانات معرفية فرعية نتجت عن تداخل الحقول الأُصول كـ (علم الأصوات النفسي) و(علم الأصوات الفيزيائي) وما إليهما .

٢) كشفت هذه الدراسة عن مدى حركية الفكر العربي وعقول علمائنا وفاعليتها من خلال تتبع آراء البلاغيين الخاصّة بموضوع الدراسة .

٣) أكّدت ولادة الخانات المعرفية الفكرية عن تداخل الحقول الأُصولية فيما بينها ، وجسّت نقاط الإفادة الوظيفية التي أفرزها ذلك التداخل .

٤) وجد الباحث أن الوظيفة المبتغاة من تشكيل تلك الخانة الجديدة ، انقسمت على مستويين ؛ خصّ الأول منهما الجانب اللفظي والثاني تجسّد بالجانب التركيبي .

٥) أفرزت هذه الخانة المعرفية شبكة من المصطلحات والمفاهيم التي أُضيفت إلى مجموعة المصطلحات اللسانية كـ (الخفّة/ الثقل) و(الفصيح / غير الفصيح) و(السهولة / الصعوبة) وغيرها من المستجدات التي طرأت على ساحة الدرس القديم بوساطة التداخل المعرفي بين حقلي الأصوات والبلاغة ، فضلاً عن المقولات الأُصولية التي نبعت أو أيدتها مفردات هذه الخانة كقاعدة : (زيادة المباني دليل على زيادة المعاني) وقاعدة : (كراهية توالي الأمثال) .

الهوامش :

(١) ينظر : مقدمة كتاب : (علم الأصوات عند سيبويه وعندنا) : للمستشرق الألماني : د . أوتوشاده: ١٠ ، إذ عرض فيها أقوال الغرب والمستشرقين بدراسة العرب الصوتية ، أمثال : المستشرق الألماني : برجشتراسر والمستشرق الفرنسي : جان كانتينو .

(٢) في البحث الصوتي عند العرب : د . خليل إبراهيم العطية : ٤ — ٥ .

(٣) ينظر : في تحديد مفاهيم هذه المصطلحات ذات المرجعية الثنائية :

Verma. S. K. & Krishnaswamy. N. K: Modern Linguistics An Introduction: p31, 32.

وينظر رسالة الماجستير الموسومة بـ (النون في العربية ؛ دراسة صوتية) لـ (مشتاق عباس معن) : ص ٢٢٠ .

(٤) ينظر : الدرس الصوتي عند السكاكي : علاء جبر محمد : بحث مخطوط ومقدّم للنشر ، وكتاب سرّ الفصاحة : ابن سنان الخفاجي : ١٢ .

(٥) ينظر : مفتاح العلوم : السكاكي : ٣٥ وما بعدها .

(٦) ينظر : المعلقات السبع : الزوزني : ٣٥ .

(٧) ينظر : سرّ الفصاحة : ٦٦ .

(٨) هناك بعض الخلافات في المصطلح وموضع النطق بين القدامى والمحدثين وبين بعضهم بعضاً أيضاً ، للاستزادة ينظر : كتاب العين : الخليل : ٥٨/١ ودراسة الصوت اللغوي : د . أحمد مختار عمر : ٩٧ .

(٩) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث : تأليف نخبة من اللغويين العرب : ٢٣ .

(١٠) ينظر :

Yule, George: The Studs of Language An Introduction: p36.

(١١) ينظر :

Roach, Peter: English Phonetics and Phonology A Practical Course: p127.

(١٢) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ابن جني : ١/٥ و١/٦٥ و٢/٨١١ – ٨١٢ و٨١٦ .

(١٣) ينظر : م . ن : ٢/٨١٦ .

(١٤) ينظر : عروس الأفراح : بهاء الدين السبكي : ١/٩٤ – ٩٥ [ضمن شروح التخليص] .

(١٥) ينظر : النون في العربية : دراسة صوتية : ٦٧ .

(١٦) ينظر : م . ن .

(١٧) مبادئ اللسانيات : د . أحمد محمد قدور : ١٣٢ .

(١٨) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين ابن الأثير : ٣/٢٢٤ والطراز : يحيى العلوي : ١/١٠٧ – ١٠٨ .

(١٩) ينظر : مقدمة العين : ١/٥٨ ودراسة الصوت اللغوي : ٩٧ .

(٢٠) ينظر : الكتاب : سيبويه : ٤/٤٣١ والمقتضب : المبرد : ١/١٩٢ .

(٢١) ينظر : المثل السائر : ٣/٢٢٥ وما بعدها .

(٢٢) ينظر : الطراز : ١/١٠٧ – ١٠٨ .

(٢٣) ينظر : الأقصى القريب : التنوخي : ٣٧ .

(٢٤) ينظر : المثل السائر : ١/٢٦٤ – ٢٦٦ .

(٢٥) ينظر : كتاب العين : مادة (صرّ) ، والخصائص : ابن جني : ٢/١٥٢ .

(٢٦) ينظر : سرّ الفصاحة : ٨٧ .

(٢٧) ينظر : م . ن .

(٢٨) ينظر :

Roach, Peter: 1991: p127.

(٢٩) ينظر : البيان والتبيين : الجاحظ : ١/٦٥ .

(٣٠) م . ن .

(٣١) ينظر : المثل السائر : ١/٤٠٤ – ٤٠٥ .

قائمة المصادر والمراجع :

(أولاً) بالعربية :

(١) ابن الأثير ، ضياء الدين ؛ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق : بدوي طبانة وأحمد الحوفي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .

(٢) ابن جني : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ .

(٣) التنوخي : الأقصى الغريب ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٧هـ .

(٤) الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق : عبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة ، ١٩٤٨م .

(٥) الخفاجي ، ابن سنان : سر الفصاحة ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٩م .

(٦) الزوزني : شرح المعلقات السبع ، مطبعة الدار العلمية ، بغداد .

(٧) السبكي ، بهاء الدين : عروس الأفراح (ضمن شرح التلخيص) عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٧م .

(٨) السعران ، د . محمود : علم اللغة ؛ مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة للطباعة والنشر ، مصر .

(٩) السكاكي : مفتاح العلوم ، المطبعة الميمنية ، القاهرة / مصر .

(١٠) سيبويه : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت .

(١١) شادة ، د . آرتو : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا : إخراج وتعليق : د. صبيح التميمي،مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء/ اليمن، ط ١، ٢٠٠٠م.

(١٢) العطية ، د . خليل إبراهيم : في البحث الصوتي عند العرب : منشورات دار الجاحظ ، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٢٤) ، بغداد / العراق ، ١٩٨٣م .

(١٣) العلوي ، يحيى : الطراز ، المقتطف ، القاهرة ، ١٩١٤م .

(١٤) عمر ، د . أحمد مختار : دراسة الصوت اللغوي ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

(١٥) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي و د . مهدي المخزومي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد / العراق .

(١٦) المبرد : المقتضب ، تحقيق : عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

(ثانياً) بالإنجليزية :

1) Fromkin, Victoria and Rodman, Robert: (1987): An Introduction to Language, 4th edition, Holt Rinehartand Winston.
2) Roach, Peter: (1983): English Phonetics and Phonology; A Practical Course, Cambridge University Press.
3) Verma, S. K, Krishnaswamy. N: (1989): Modern Linguistics; An Introduction, Oxford University Press.
4) Yule, George: (1985): The Study of Language; An Introduction, Cambridge University Press.

(ثالثاً) البحوث والرسائل الجامعية :

(١) محمد ، علاء جبر: الدرس الصوتي عند السكاكي ، بحث مخطوط .

(٢) معن ، مشتاق عباس: النون في العربية ؛ دراسة صوتية، رسالة ماجستير بإشراف أ.د . خديجة الحديثي، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٨٨م .

(٣) هليل ، د . محمد حلمي: دراسة معجمية حول : المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات: مجلة اللسان العربي، ع٢٨ ، س ١٩٨٧م .